حوار

وزير الداخليّة: جاهزون للانتخابات البلدية

لمجلس النواب تقدير التمديد أو عدمه

حل ملف النزوح السوري يحتاج الى خطة عودة

القرار 1701 لحماية لبنان وليس استهداف طرف لبناني

لا نقبل بعودة النازحين الا آمنة، لكن ليس ضروريًا طوعية

في ضوء الظروف التي يمر بها لبنان وبخاصة في مناطق الجنوب التي تتأثر بشكل كبير بالتطورات الامنية، تبقى عيون وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي شاخصة على امن الوطن والمواطن وقضاياه، من دون ان يختل ميزانه ولا تتأرجح كفتاه، خصوصا بعدما امسك بكل مفاصل وزارته، لاسيما في الامن والادارة والبلديات

اكد وزير الداخلية بسام مولوي في حوار مع "الامن العام" ان موقف الدولة مع تطبيق القرارات الدولية والقرار 1701، وهذه المطالبة هي لحماية لبنان وليست لاستهداف طرف داخلي لبناني، مشيرا الى ان الوزارة تقوم بكل الترتيبات لاجراء الاستحقاق البلدي والاختياري في موعده، معتبرا ان ما يحصل في الجنوب يشكل مشكلة بالنسبة الى الانتخابات، حيث المجلس النيابي هو الذي يقدر الاتجاه الى التمديد او عدمه. وكشف ان الوزارة والمديرية العامة للاحوال الشخصية جهزت برنامجا يمنع حصول اخطاء ويسهل طريقة تقديم الترشيحات وايصالها الى الوزارة بطريقة تخفف من الاستعمال الورقي والاجهزة البشرية. ولفت الى ان حل ملف النزوح السوري يحتاج الى خطة عودة واطار زمني لها، مشددا على ان لبنان نجح في مكافحة التهريب والمهربين وضبط كميات هائلة من المخدرات.

■ هناك من ينتقد الموقف السياسي لمجلس الوزراء من الصراع الدائر في البلد لاسيما الحرب في الجنوب، كيف تدافع الحكومة امام المجتمع الدولي عن الاتهامات بأن البلاد تساق رغما عنها الى الحرب مع العدو الاسرائيلي؟

□ موقف الحكومة ورئيسها وكذلك رئيس مجلس النواب اكد تطبيق القرارات الدولية والقرار 1701، ومما لا شك فيه ان اللقاءات التي تجريها المراجع الرسمية تصب كلها في اطار تجنيب لبنان الحرب. نحن في وزارة الداخلية صرحنا اكثر من مرة بأن البلد غير جاهز للحرب، لكن نلاحظ ان هناك تطورا يتعلق باستهداف الابرياء في حياتهم وفي ارزاقهم وقطاعاتهم الاقتصادية، وهذا ما حصل في الغازية وجدرا والنبطية. اجزم بأن كل الاطراف اللبنانية مهتمة بعدم توسيع الحرب، فقد اصبح لدينا اليوم 1000 منزل مدمر كليا و8 الاف جزئيا، ولدينا ايضا اكثر من 200 شهيد، اضافة الى عدد من الجرحى. رغم ذلك، نرى ان الجنوب الصامد هو جنوب النصر، فهذه الحرب هي حرب على الجنوب، خصوصا وان الخروقات الاسرائيلية للقرار 1701 لم تتوقف منذ العام 2006. من الواضح ان مطالبتنا بتطبيق القرارات الدولية تنطلق من حماية لبنان وشعبه، ومن وجوب التزامنا كدولة الشرعية اللبنانية والعربية والدولية التي تشكل سقفا للعمل تحت مظلتها، تماما كما اشدد على مستوى القضايا الداخلية بأن يكون الدستور والقانون سقفا للعمل السياسي.

■ ما هو الدور الذي تقوم به الدولة مع المجتمع الدولي لتطبيق القرار 1701، خصوصا لجهة ضمان منع العدو الاسرائيلي من القيام بأي عدوان على لبنان ووقف خروقاته البرية والجوية والبحرية المتكررة وتثبيت الحدود واستعادة الاراضي المحتلة؟

□ هناك كمّ من الخروقات الاسرائيلية التي لا تعد ولا تحصى، ويكاد لا يمر يوم من دون خرق اسرائيلي. لذا، فان المطالبة بضرورة التزام القرارات الدولية هي لحماية لبنان وليس لاستهداف طرف داخلي لبناني، وبالتالي فان هذه المطالبة هي ثقافة الالتزام بالشرعية الدولية والقانون.

■ الدولة تطالب باستمرار تنفيذ 1701، هل تستطيع ان تقفل جبهة الجنوب او تؤيد فتحها؟

□ القرار 1701 هو لاقفال جبهة الجنوب ولحماية الاهالي في قراهم وليس لابعادهم عنها، ولضمان السلم في الجنوب حيث يتعايش المسلمون والمسيحيون جنبا الى جنب، مجسدين الروح الوطنية العالية.

■ ما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة تحضيرا للانتخابات البلدية والاختيارية،

وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي يتحدث الى "الامن العام".

وهل ستشكل الاعتداءات الاسرائيلية عائقا امام اجراء هذا الاستحقاق؟

□ ضمن التزامها القوانين النافذة، تتلقى وزارة الداخلية سنويا في تشرين الثاني من الجهات المعنية في السجل العدلي ودوائر النفوس التعديلات على قوائم الناخبين، وقد اعلنت هذه القوائم في بداية شباط لاجراء التنقيح في القيود على ان تجمد في 31 آذار. بالنسبة الى دعوة الهيئات الناخبة، فان موعدها ليس قبل 90 يوما بل بين الشهر والشهرين السابقين لنهاية ولاية المجالس البلدية، بمعنى ان الدعوة ليست قبل 26 شباط بل يجب ان تكون قبل 12 نيسان، لذلك فان الوزارة تعمل كل الترتيبات اللازمة. كنا قد طالبنا بموازنة للانتخابات البلدية والاختيارية في العام 2023 التي لم تقر، ثم تمّ نقل المبلغ ذاته الى موازنة 2024 وبذلك ازيلت العقبة التي كانت موجود في العام الماضي. طبعا هناك مشكلة في الجنوب، ومن الممكن ان يكون هناك صعوبة في بعض القرى لاسيما التي نزح بعض سكانها الى بلدات مجاورة. لكن كوزارة داخلية ملتزمون القانون والقيام بالتحضيرات والاجراءات المطلوبة الى ان يقرر مجلس النواب بموجب قانون التمديد للمجالس البلدية والاختيارية. هذا الموضوع يعود اليهم، لكن الوزارة لا يمكن ان تكون الا جاهزة، ونحن مقتنعون بضرورة اجراء هذه الانتخابات، لأن مجالسها القائمة منذ العام 2016 اي منذ 8 سنوات قد ترهلت، وبالتالي من حق المواطنين ان يعبّروا عن رأيهم في انتخابات محلية ما زالت المظهر الوحيد من مظاهر اللامركزية الادارية في لبنان، خصوصا وانها السلطة المحلية المنتخبة التي تتمتع باستقلالية بنظامها وادارتها وماليتها وان بضوابط ووصاية معينة. من الضروري اجراء هذه الانتخابات حيث هناك 119 بلدية منحلة، اضافة الى عدد من البلديات المستحدثة، وهذا يعني ان هناك عددا كبيرا من البلديات باستلام المحافظين والقائمقامين، علما ان لا بديل من المختار في القانون.

"بتنا متقدمين جدا في مكافحة تهريب المخدرات

ضبطنا 33 مليون حبة كبتاغون في 2023 غير الحشيشة والكوكايين والكريستال"

■ في ضوء هذه المعطيات وهذه المخاوف، هل تخشى حصول تمديد ثالث خصوصا واننا امام كل استحقاق يصير الى التذرع بالشغور الرئاسي؟

□ هذا الموضوع يتعلق بمجلس النواب، فهناك جلسات تشريعية تنعقد وكذلك جلسات لمجلس الوزراء لمعالجة الاوضاع الضرورية. نحن نقارب موضوع الانتخابات من منطلق انه استحقاق يجب التزام موعده باعتباره حقا من حقوق المواطن الذي يمارسه لاختيار ◄

ممثليهم. اما بالنسبة الى ما يحصل في الجنوب، فالمجلس النيابي يقدر الاتجاه الى التمديد او عدمه، في وقت تقوم وزارة الداخلية بكل ما يتوجب لاتمام الاستحقاق في اوقاتها، وارغب في الاعلان للمرة الاولى اننا في وزارة الداخلية وفي المديرية العامة للاحوال الشخصية جهزنا برنامجا يمنع حصول اي خطأ، ويسهل طريقة تقديم الترشيحات وايصالها الى الوزارة بطريقة تخفف من الاستعمال الورقي والاجهزة البشرية، بمعنى ان معظم التعقيدات ستذلل وكذلك سنكون في حاجة الى اعداد اقل من الموظفين.

■ انطلاقا من خبرتك القانونية، هل تعتقد ان قانون البلديات الصادر في العام 1977 يحتاج الى تعديلات؟

□ من اسوأ الامور التي نفكر فيها هي ربط الانتخابات بتعديل قانون البلديات، لاننا بذلك ندخل الانتخابات في السياسة ونذهب في متاهة بعيدا جدا. نحن نعلم ان هناك اجتماعات في المجلس النيابي لتعديل القانون افضت الى تقدم كبير في الشكل، لكن عمليا فان كل مادة تستجلب خلافات سياسية رحلت الى وقت لاحق، وبالتالي لم يتوصلوا الى زبدة التعديل وجوهره. انا شخصيا، ارى ان تطبيق القوانين الموجودة افضل من تغييرها، خصوصا وان لدينا قوانين تمت صياغتها بهدوء على ايدي نواب مشرعين نحترمهم كما نحترم الحاليين. ربما هناك قوانين اساسية تحتاج الى تعديل، لكن ذلك يتطلب هدوءا، وان لا نبتعد من الاصل التشريعي. لقد بات القانون اليوم يخرج عن وصفه كقانون ليعالج مسائل خاصة وضيقة بينما صفته الشمولية والاستمرارية، لذا لا يجوز ان نصوغ قانونا ظرفيا او مفصلا على نوع من القياس. بالتأكيد، القانون يحتاج الى تطوير تبعا لتطور العمل البلدي، وعلى سبيل المثال انشاء البلدية الالكترونية.

■ اصدرتم في ايار 2023 كتبا وتعاميم ادارية تتعلق باحصاء وتنظيم الوجود السوري في كل المناطق اللبنانية، كيف كان تجاوب المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين والبلديات وكتاب العدل في هذا الشأن؟ وهل انتم راضون على هذه النتائج؟ وهل من اجراءات او تدابير جديدة؟

□ طبعا، ان المنظمات الدولية غير راضية، لكن ذلك لا يغنينا عن العمل من اجل مصلحة بلدنا ولا يعنينا ان نعمل ما يرغبون فيه. نحن لا نبلغهم قراراتنا وهذا ما طالبوا به في احدى الاجتماعات، وذلك انطلاقا من ان لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ولها مصلحة عليا، والمصلحة الوطنية تقضي بأن لبنان المؤلف من 5 ملايين لا يتحمل مليوني نازح سوري. كما اننا لا نستطيع ان نتحمل في السجون اكثر من 30 في المئة من السوريين، والبنى التحتية من طرقات ومياه وكهرباء غير قادرة على خدمة بلدين وشعبين، والمصرف المركزي غير قادر على استنزاف العملة الصعبة من ودائع اللبنانيين لتأمين احتياجات لبنان وسوريا، وبالتالي قيام النازح السوري بسحب العملة الصعبة من لبنان الى سوريا. هناك اعتبارات متعلقة بوجود الدولة وكيانها تستحثنا ليس فقط على رفع الصوت بل لأخذ كل التدابير اللازمة للحفاظ على بلدنا. ارى ان كل ما نقوم به مع المجتمع الدولي غير كاف، فكل ما نحتاج اليه بالنسبة الى حل هذا الملف هو ان تكون لدينا خطة عودة واطار زمني لها، فلبنان ليس بلدا للجوء ويمكن ان يكون ممرا للعبور الى خارجه. المنظمات تتحجج بالوضع غير الآمن في سوريا لكن هذا الوضع لا يعني ان نخسر بلدنا، علما ان هناك مناطق آمنة وعشرات الاف السوريين يتنقلون بين البلدين وكل ما يجنوه من اموال ومساعدات يذهبون به الى سوريا، وعند اي استحقاق سوري نرى اعدادا كبيرة من الموالين للحكم موجودين في لبنان. نحن لا نقبل بعودة النازحين السوريين الا آمنة، لكن ليس من الضروري ان تكون طوعية بمعناها الواسع.

■ هذا من منطلق المصلحة اللبنانية، فكيف تكون المعالجة من منطلق القانون؟

□ هناك تدابير يمكن اتخاذها لمنع مخالفة القانون وتطبق على الجميع بمن فيهم النازحون السوريون. فلا احد يجبرنا على بقاء الاجانب في لبنان من دون اقامات ولا على اعطاء هذه الاقامات لمن يتواجد على اراضيه، ولا احد يجبرنا ان يكون في قرانا 85 في المئة من السوريين، وان نفتح لهم سوق العمل اكثر من اللبنانيين في وقت يدفع اللبناني ما يتوجب عليه من ضرائب والسوري لا يدفع منها شيئا. نستطيع ان نأخذ تدابير معينة تكون كافية للحد من الوجود السوري واذا ترافقت مع تطبيق القانون اللبناني تعطي نتائج اكبر، واذا وضعنا تصورا واضحا للخارج عن مخاطر هذا النزوح على لبنان نكون قد قطعنا شوطا كبيرا على صعيد هذا الملف. بالنسبة الى كتاب العدل فهم يتجاوبون، والاجراءات المطلوبة هي للتضييق في مكان معين. فلا يجوز ان يقطن في غرفة من الشقة عائلة او يقطن في المبنى الواحد اكثر من 100 شخص بطريقة غير شرعية ويعرضون السلامة العامة للخطر.

■ لكن هذه مسؤولية البلديات التي عليها ان تراقب هذه الاوضاع وتنفذ التعاميم الصادرة في هذا الخصوص؟

□ لقد طلبت من المحافظين التشديد على البلديات للقيام بواجباتهم، ونحن سنحاسب البلديات امام اللبنانيين والتاريخ والشعب عن كل تقصير واهمال على هذا المستوى، وسنحاسبهم قانونيا عن مسؤولياتهم لما يقومون به، سواء لمنافع شخصية او لسوء تقدير او لاسباب سياسية معينة او مالية.

■ كيف تصنف النزوح السوري في الاونة الاخيرة؟

□ اصبح في الفترة الاخيرة نزوحا اقتصاديا والا لما كنا نراه مستمرا الى اليوم، وهو يشارك اللبنانيين في لقمة عيشهم وفي ارضهم ومائهم وكهربائهم وعملتهم الصعبة. هذا الموضوع لا يتحمله لبنان وسأكمل فيه الى النهاية انطلاقا ◄

الجريمة والمخدرات وتبييض الاموال والارهاب اصبحت جرائم عابرة للحدود.

سنحاسب البلديات امام اللبنانيين والتاريخ والشعب عن كل تقصير واهمال في موضوع النزوح

لدينا 1000 منزل مدمر كليا و8 الاف جزئيا واكثر من 200 شهيد وعدد من الجرحى.

◄ من قناعتي الوطنية ومسؤوليتي، واشدد على ان معالجة النزوح السوري ليست مسيحية بل وطنية، وبالتالي لسنا عنصريين انما نحمي بلدنا.

■ لقد بذلتم جهودا كبيرة مع الامن والقضاء لمقاومة التهريب والمهربين، ما هي النتائج التي توصلتم اليها في مجال مكافحة التهريب والتعاون القائم مع الدول العربية الشقيقة في هذا الخصوص؟

□ لا شك في ان من اولى اهتمامات وزارة الداخلية والاجهزة الامنية وانا شخصيا، مكافحة تهريب المخدرات الى لبنان لحماية مجتمعه، ومنع تصدير هذه الآفة لحماية مجتمعات الدول العربية كافة، خصوصا الدول الشقيقة والصديقة ودول الخليج العربي والسعودية التي تربطها علاقات مميزة بلبنان، ونعول عليها ان تبقى دائما الى جانبه لكي يخرج هذا البلد من ازماته. لبنان نجح وضبط كميات هائلة من المخدرات، وعلى سبيل المثال ضبطنا في العام 2023، 33 مليون حبة كبتاغون غير الحشيشة والكوكايين وباز الكوكايين ومخدر كريستال الذي يؤدي استخدامه الى الانتحار او القتل. لقد بتنا متقدمين جدا في مكافحة تهريب المخدرات، وقد اكدت خلال اجتماع لوزراء داخلية لبنان والاردن والعراق وسوريا على متابعة هذا الملف حتى النهاية، واوضحت للجانب السوري بأن عليه عدم ترك المخدرات تعبر من سوريا او ادخالها الى لبنان، وسوريا باتت نقطة محورية وتعبر المخدرات عبر درعا الى الاردن، فالجيش اللبناني قام بدوره بتدمير مصانع الكبتاغون في البقاع، لكن هذه المصانع انتقلت الى الجهة السورية في المنطقة المحاذية للبنان. في الخلاصة نحن مستمرون في مكافحة هذه الجريمة عن قناعة لحماية المجتمعات العربية من هذه السموم القاتلة، ليس من باب السياسة بل انطلاقا من قيم الاخلاق والانتماء والشرعية.

نقارب الانتخابات البلدية من منطلق انها استحقاق يجب التزام موعده

■ كيف تنظر الى الاهتمام الدولي بالمؤسسات الامنية اللبنانية ورهانها الواضح في تعزيز دورها لتقوية الدولة وتحقيق الاستقرار؟ وماذا عن مؤتمري باريس وروما بشأن دعم الجيش وهل المؤسسات الامنية الاخرى ستشارك في اعمال هذين المؤتمرين؟

□ كل الدول الغربية والعربية ودول العالم وكذلك السفراء الذين يزورونا يشددون على دور القوى الامنية والعسكرية ومساعدتها، ونحن نحرص على تأمين ما نستطيعه لهذه الاجهزة للاستمرار في تأدية واجبها، بالنسبة الى مؤتمري باريس وروما لم نتلق دعوة اليهما باعتبار انهما لدعم الجيش، لكن هذا الدعم هو مثابة دعم الى جميع القوى اللبنانية. فالدول الغربية تنظر الى الموضوع من منطلق محبتها للبنان ومن منطلق مصلحتها، لأن الجريمة والمخدرات وتبييض الاموال والارهاب اصبحت جرائم عابرة للحدود.